ماالعمل من اجل انجاز المهمة الامنية واعادة الطمأنينة للمجتمع؟

كاظم حبيب

يخطئ من يعتقد بقدرته على الامساك بزمام الامن في العراق ومكافحة القوى الارهابية او مواجهة تلك القوى، التي تعتقد خطأ بان البندقية واللغم والقنبلة والمتفجرات والقتل الواسع للناس، من خلال نداءات او عمل عسكري او عمل سياسي او اقتصادي كل على انفراد او حتى عبر العفو العام.

واشك بان الحكومة الراهنة يمكن أن ترتكب مثل هذا الخطأ في التفكير، خاصة وانها لاتمثل حزباً او فكرا او سياسة واحدة، بل هي مجمع لافكار وسياسات ومواقف متباينة او حتى متناقضة، يمكن ان تصل عبر نقاشات عقلانية وهادفة الى رؤية الواقع والى تحديد المقترحات العملية لمواجهة الوضع القائم، فالواقع الراهن في العراق بحاجة ماسة الى حزمة متكاملة من الاجراءات والسياسات التي بدونها لايمكن الوصول الى الهدف المطلوب، كما لايجوز تصور امكانية الوصول الى الامن المطلق في العراق، بل يفترض ان يكون الهدف العام هو تطبيع نسبي مناسب للوضع ومنح الشعب الطمأنينة الضرورية ليمارس حياته الطبيعية ويساهم في الانتاج وتطوير الحياة الاقتصادية، وعلينا ان نتوقع لفترة غير قصيرة وبين حين واخر ان تنطلق رصاصة هنا ولغم وقنبلة او صاروخ او اختطافات سواء اكانت سياسية ام جرائم ابتزاز عادية، وهذه العملية ستستغرق وقتا غير قصير بحكم الجريمة التي ارتكبها الدكتاتور بتوزيع الملايين من قطع السلاح والمتفجرات والالغام في كل مكان من العراق ولدى قوى غير نظيفة عموماً وبعضها معادية ايضا، وبسبب الاحتلال الذي فرض على العراق بالطريقة التي مارسته الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا او الاخطاء الفادحة التي ارتكبتها سلطة الاحتلال في العراق وازاء الشعب العراقي، من هنا يستوجب الامر ان تحزم الحكومة، بغض النظر عن كل التحفظات الجدية التي يطرحها الكثيرون، وانا منهم، على هذا الشخص او ذاك، امرها وتقرر جملة من الاجراءات الضرورية لمواجهة الوضع، وابرز تلك الاجراءات هي ان تتفق الحكومة ومن ورائها كل القوى السياسية المتحالفة في الحكومة والتي تساندها حتى لو انها غير ممثلة في الحكومة، على عدة مسائل جوهرية، وهي:

١. العمل من اجل ان تلعب الامم المتحدة دوراً قيادياً ومركزياً في دعم جهود الشعب العراقي لاعادة الامن والاستقرار بدلا من القوات الامريكية والبريطانية التي كانت وستبقى تعتبر قوات احتلال من قبل الغالبية العظمى من الشعب العراقي ان لم نقل كل الشعب، وهي اشكالية كبيرة ستبقى ترافق الوضع مالم تؤكد الحكومة على هذه المسألة وتسعى لمعالجتها جدياً، ويبدو لي ان الشعب العراقي بغالبيته لم يستبشر خيراً من تعيين نيكروبونتي سفيراً للولايات المتحدة في العراق مع الجهاز الكبير الذي تقرر ان يرافق السفير في عمله ليصبح المسؤول الاول عن الوضع في العراق بدلاً من بريمر.

٢. ان غياباً نسبياً للأمن والاستقرار يفترض ان لايوقف عملية اعادة البناء ومشاريع التنمية بل يدفع بها الى الامام ويعجل بها برغم كل المصاعب، اذ ان احد الاهداف الاساسية من العمليات الارهابية هو ايقاف النشاط والعملية الاقتصادية في البلاد واشاعة التذمر في نفوس الناس، اذ ان الارهابيين ليسو في كل مكان ولايمكن ان يكونوا في كل مكان، ويفترض ان نتحاور مرة اخرى مع الولايات المتحدة حول المبلغ الذي تقرر منحه للعراق والبالغ ١٨,٣ مليار دولار، في ان يسلم للحكومة العراقية التي يفترض فيها ان تتصرف بهذا المبلغ بعد الفضائح التي كتب عنها الشيء الكثير في الصحافة الامريكية والتي شملت الشركات الامريكية والمتعاونين معها في العراق والتي تلطخت سمعة اسماء عراقية كثيرة كانت تدعي النزاهة والاخلاص للشعب!

٣.ان الارهاب لن ينقطع بالكامل لابسبب الوضع الداخلي او بسبب وجود قوات امريكية وبريطانية او اجنبية عموماً في العراق فحسب، بل بسبب بعض الجيران والقوى الخارجية، وهي ليس قوى وسياسات عربية واسلامية فحسب، بل هي قوى ودول وسياسات اوروبية ودولية ترى مهماً استمرار العمليات الارهابية في العراق لارهاق الولايات المتحدة والتدليل على فشل سياستها في العراق وفي المنطقة، وهي بمثابة دفاع ذاتي عن النفس في مواجهة احتمال حرب استباقية تعتمدها الولايات المتحدة في سياساتها الخارجية، وبشكل خاص منذ ان تسلم بوش الابن رئاسة الدولة وعبر دول الجوار سيمر الارهاب، سواء اكان بعلمها او بدونه، وهو الذي يتطلب وضع قوى مخلصة حقاً على الحدود العراقية لا في نقاط العبور الرسمية، بل في تلك المناطق التي تعمل فيها كثرة من جماعات التهريب السلعي والادمي، وهم ينتمون الى دول الجوار.

٤. ان التصدي للارهاب يحتاج الى موقف موحد، بغض النظر عن التباين في وجهات النظر ازاء الاحداث الجارية في العراق وازاء مختلف القوى السياسية وازاء الارهاب، فمن المستحيل التعاون داخل الحكومة ان كانت هناك وجهات نظر متباينة في تقدير طبيعة مقتدى الصدر وجيش المهدي، فعند وجود قوى تعتبره مخلصاً ومنشطاً لعملية اخراج المحتلين بنشاطه العسكري، فهو يساهم شاء ام ابى في اعاقة عمل الحكومة لمواجهة الارهاب، بل سينشط النشاط الارهابي لجماعة مقتدى الصدر من العراق وكاظم الحائري من ايران، وهذه الحالة تنطبق على بعض القوى السياسية ومنها هيئة العلماء التي تبطن غير ماتعلن، اذ على الحكومة ان تكتشف الخلفية السياسية والعلاقات الخفية التي تمارسها هذه المجموعة الدينية، وهذا لايعني ان كل الناس فيها متهمون بل يفترض التيقن من القضية، ولهذا لابد من اتخاذ القرارات الحكومية بالاكثرية على ان تلتزم الاقلية بالقرارات التي تتفق عليها الاكثرية وتساهم بتنفيذها، والا سيتعذر تحقيق أي تقدم في هذا المضمار.

٥.والتصدي للارهاب يتطلب صدور قانون طوارئ مؤقت لايدوم اكثر من ستة اشهر ومحدد في مناطق معينة من العراق وليس كل العراق على ان لا يسلب المواطنين حريتهم وحقوقهم، وهو امر ممكن برغم صعوباته وله منافع في المرحلة الراهنة، رغم تجاربنا المريرة مع قوانين الطوارئ، وفرض قانون طوارئ حالياً سيختلف عن فرضه من قبل قوات الاحتلال بشكل كبير، برغم تحفظات كثرة من الناس في الداخل والخارج على الحكومة الراهنة وعلى شخص رئيس الوزراء وبعض الوزراء.

٦.ان مواجهة الارهاب يفترض ان تتم مع الناس انفسهم الذين يتعرضون مباشرة لفعل الارهاب ويحصدون عواقبه، وينبغي ان لانعجز من تكرار هذه الحقيقة، اذ يبدو لي بأن المجتمع لا يزال بعيداً عن التفاعل مع الحكومة بهذا الصدد لا لانه يقبل بالارهاب الجاري، بل لان الحكومة وكذا الاحزاب والقوى السياسية الوطنية، لم تبذل الجهد الكافي حتى الان للوصول الى فئات المجتمع المختلفة للعمل معها في هذا المجال، ويبدو لي ان تحسناً طرأ على هذه القضية منذ اعلان (اعادة السيادة) غير الكاملة للطرف العراقي، اذ سيكون عمل الناس مع العراقيين وليس مع سلطة وقوات الاحتلال الاجنبي.

٧. ان من المهمات الصعبة التي تواجه الحكومة في الوقت الحاضر هي مدى قدرتهافي التدليل على استقلالية قراراتها الخاصة بالشؤون العراقية، سواء اكانت السياسة الداخلية ام السياسات العربية والاقليمية والدولية، اضافة الى طبيعة واستقلالية قراراتها الاقتصادية والاجتماعية، وخاصة تلك التي تمس النفط الخام العراقي.

وهي مسألة معقدة جداً بسبب طبيعة الولايات المتحدة ومشاريعها وسياساتها المختلفة واهدافها في العراق واستراتيجيتها في المنطقة والعالم من جهة، وبسبب السفير الذي عين لها في العراق اخيراً، وهو شخصية معروفة بثلاث سمات اساسية لابد لنا من معرفتها جيداً وطرحها امام الرأي العام العراقي والتعامل معها في ضوء المصالح العراقية واستقلالية الحكومة التي ننشدها، هي:

أ. كان على رأس الدبلوماسية الامريكية حيثما كانت هناك صراعات بين الشعب والدكتاتورية حيث اتخذ مواقف ضد الشعب والى جانب الدكتاتورية التي كانت تساندها الولايات المتحدة، ويشار الى انه كان مسؤولاً مع تلك الحكومات عن موت الكثيرمن الناس الديمقراطيين في احدى دول امريكا اللاتينية.

ب. كان من اكثر مندوبي الولايات المتحدة الامريكية في الامم المتحدة الذين سعوا الى تقليص دور واهمية ومكانة ومسؤولية الامم المتحدة ومجلس الامن الدولي في القضايا الدولية لمصلحة هيمنة الولايات المتحدة على هذه المؤسسة الدولية ولمصلحة تنفيذ سياساتها العولمية في العالم.

ت. انه من اكثر العناصر تشددا في مجموعة المحافظين الجدد المتمسكين باللبرالية الجديدة. وبالتالي فهو لايختلف من حيث الجوهر عن بريمر، بل اكثر قسوة في سعية لامرار مصالح الولايات المتحدة في الصراع على المصالح في العراق والتي لن تكون في صالح العراق، وهو من اكثر الدبلوماسيين تشدداً في مجال شن الحروب الاستباقية في العالم والتي تتعارض مع قضية السلام ودور الامم المتحدة في حل المعضلات الدولية عبر التفاوض السلمي والديمقراطي.

لايمكننا التحكم في من تعين الولايات المتحدة الامريكية سفيراً لها في العراق، كما لايمكننا منعها من تعيين من تراه صالحا لمصالحها في العراق ايضا، ولكن علينا ان ندرك اين هي مصالحنا في الاقل وان نعرف كيف نتعامل مع هذه الحقيقة من مواقع الاخلاص لقضية ومصالح الشعب العراقي.

ولابد من ملاحظة واضحة وجادة تقدم للسيد رئيس الوزراء العراقي المؤقت بشأن استخدامه المزيد من المسؤولين البعثيين في جهازه الاستشاري، سواء اكان في المجالات السياسية ام الاقتصادية ام الاجتماعية والثقافية، اذ ان عدداً مهما من هؤلاء لم تكن ايديهم ملطخة بالدماء مباشرة، ولكن بعضهم كان اداة طيعة وادة ايذاء شديد للثقافة العراقية الحرة وللكوادرالعلمية والادبية والفنية في عراق صدام حسين، ان هذه الملاحظة لها اهميتها من الناحية العملية والنفسية على المجتمع العراقي الذي ضاق ذرعاً بتلك القوى وتلك الفترة، ان هذا لايعني استثناء هؤلاء او منعهم من حصولهم على الرزق، كما فعلوا هم مع نظامهم بالاخرين، ولكن لايفترض ان يكونوا ضمن الجهاز الاستشاري لرئيس الوزراء او مايقترب من ذلك، اذ ان البشر العراقي فاتح عيونه بأوسع مايكون على مايجري ويراقب كل شيء بحس معبأ بالوعي والتجربة المريرة التي عاشها في ظل البعث الصدامي.

ان مايرجوه العراقيون لبلدهم، الذي استبيح بصيغ شتى وطويلا هو تسريع العملية الجارية في العراق وفي جميع الاتجاهات وبشكل خاص في المجال التحرر الفعلي وفي المجالات الامنية والخدمية ومكافحة البطالة واعادة عجلة الاقتصاد العراقي للتحرك بالاتجاه الصحيح من اجل تحسين الاوضاع المعيشية للغالبية العظمى من الناس.

قرأة في كتاب

(ذريعة للحرب)
ودور آلهة النار في غزو العراق

بينما يستمر اشتعال الجدل بشأن اخطاء الاحتلال الامريكي للعراق، يلقي جيمس بامفورد بنظرة حديثة الى الجري نحو صراع عام ٢٠٠٣، ليتفحص كيف حثت استخبارات ما قبل الحرب على البدء بها، ومن المعروف ان لبامفورد هذا دراستين تحقيقيتين عن وكالة الامن القومي، هما (قصر الالغاز) و (هيئة الاسرار)، وهو يعرض هنا في كتابه الجديد (ذريعة للحرب A Pretext for War)ان الاشخاص الاساسيين في ادارة بوش - مستشار الامن القومي ريتشارد بيرل، ووزير الدفاع دونالد رامسفيلد، ونائب وزير الدفاع بول ولفوتيز، ووكيل وزير الدفاع للشؤون السياسية دوغلاس ج.فيث - قد احكموا خطة لاشعال الحرب في العراق قبل هجمات ١١ ايلول الارهابية تماماً، وهو يفهم بان هؤلاء الصقور القياديين الاربعة قد لعبوا على الـ CIA، ووكالة استخبارات الدفاع ووكالة الامن القومي في محاولة متهورة لتبرير تغيير النظام في العراق الذي ظلوا يخططون لتحقيقه لعدة سنوات خلت، ويذهب ابعد من هذا فيشير الى ان اندفاع الادارة نحو الحرب قد نشأ من بقعة غائمة مزمنة واساسية في دوائر السياسة الامريكية:وهي الاخفاق في الاقرار بالدور المركزي للقضية الفلسطينية في اشعال الغضب العربي ضد الولايات المتحدة، ويتناول بامفورد هذه المسألة على نحو واسع في الثلث الاخير من كتابه، ومفسراً في الثلثين الاول والثاني بدقة كيف اختطفت طائرات (١١ ايلول، والاخفاقات الاستخبارية واللوجستية العديدة التي ادت الى ضربة (القاعدة) الناجحة ورد الفعل على الهجمات لدى واشنطن الرسمية، ويقدم هذا التقرير الرفيع المستوى نظرات نافذة جديدة الى الكيفية التي حصلت بها اختطافات (١١ايلول، بينما يظهر ايضاً كم كانت انظمة الدفاع سيئة التجهيز وغير مستعدة على نحو رهيب للتعامل مع هذه الانواع من الهجمات.

لقد أرخ كتاب آخرون ايضاً الاخفاقات الاجمالية وشيئاً من الذعر، لكن بامفورد وجد الكثير من المعلومات الجديدة التي تؤكد كم كانت الامور خطيرة حقا ومتسمة بالفوضى مباشرة عقب الهجمات، فيذكر بامفورد، على سبيل المثال، ان نفاثتين تابعتين للحرس الوطني كانتا جاهزتين للانطلاق وكان من الممكن ان تكونا قد اعترضتا في الاقل واحدة من الطائرات الانتحارية، لولا انهما كانتا مخصصتين ذلك اليوم للتمرين من دون ذخيرة، وماكان بامكانهما اسقاط الطائرات المختطفة، تبعاً لذلك، وفي الحقيقة، يقول بامفورد، (ان ارض الولايات المتحدة بكاملها كانت ، يوم ١١ ايلول ٢٠٠١، لاتحميها الا اربع عشرة طائرة فقط تنتشر على سبع قواعد) ويمضي بامفورد ليتتبع اثر ردود الافعال على الهجمات داخل وكالة الامن القومي ووكالة الاستخبارات المركزية فيجهز جدولاً زمنياً يفصل الاوقات التي ابلغ فيها مختلف مسؤولي الادارة الكبار بالهجمات، فمدير وكالة الاستخبارات المركزية، جورج تينيت، مثلاً لم يتلق أية كلمة الا بعد ان اصطدمت الطائرة الثانية بالبرج الجنوبي لمركز التجارة العالمية، وكان القادة العسكريون الاعلون ايضاً خارج الاتصال بالامر، فكان رئيس هيئة الاركان المشتركة، الجنرال هنري شيلتون، في طريقه الى اوروبا، ونائبه الجنرال ريتشارد مايرز في مبنى الكونغرس الامريكي. (وفوق ذلك كله)، كما يقول بامفورد، (كان الجنرال المسؤول عن جيش البلاد جاهلاً تماماً بحقيقة ان الولايات المتحدة كانت تتعرض لاسوأ هجوم على مدى قرنين من الزمن تقريباً، ولا كان يعرف ان الرئيس قد قرر، قبل حوالي اربعين دقيقة، اعلان الحرب).

ان بامفورد يكره الرئيس بوش بشدة ولايبذل الا القليل من الجهد لاخفاء ذلك، وهو يعيد تفحص افعال الرئيس يوم ١١ ايلول، منذ ان سمع بالهجمات الى تنقله جواً عبر البلاد قبل عودته اخيراً الى واشنطن، ويستنتج، (ان من المزعج، ان القصة التي غالبا مايرويها الرئيس جورج بوش عن علمه بالهجمات لا يمكن ان تكون صحيحة من خلال جدولة اوقات ظهور نتف الفيديو الاولى للارتطامات على شاشات التلفزيون وتقرير ان الرئيس لايمكن ان يكون قد شاهد قدمية الشريط في الوقت الذي ادعى انه فعل ذلك، كما انه يضمن بحثه بقوة ان بوش كان جباناً بعدم عودته مباشرة الى مدينة واشنطن، مقارناً افعاله بتلك التي قام بها لندون جونسون بعد اغتيال كيندي، (علماً ان قرار بوش بعدم العودة الى واشنطن مختلف فيه، على فرض انه نجم عن الجبن- من دون أية شهادة تؤكد ذلك من اناس كانوا سيعلمون بهذا-ويبدو الامر قاسياً اكثر مما ينبغي. وكانت اللحظات المبكرة من الهجمات تتسم بالفوضى-وكانت واشنطن نفسها هدفاً.) ان بامفورد يخطو على أرض اقل الفة واكثر امتاعاً عندما يصف المواقع السرية التي اخذ اليها بوش، واعضاء مجلس الوزراء الكبار والقياديون في الكونغرس، والاجواء التي كانت سائدة في الداخل، ومرة اخرى، فان اخرين (كالسناتور توم داشل) قد ادلوا ببيانات مماثلة، لكن بامفورد، من خلال دمجه لهذه المشاهد بمقابلاته الخاصة بشكل بارع، يرسم صورة نابضة بالحياة لقيادة العالم الحر وهي تستعد لرؤيا نبوئية.

وفي عرضه لانكسارات امريكا الاستخبارية، يركز بامفورد بشكل رئيس على المادة المألوفة لدى معظم القراء من جلسات الاستماع الخاصة بأحداث ١١ ايلول: الافتقار الى التنسيق بين وكالات الاستخبارات، النقص في الاستخبار البشري عن القاعدة والاهمال اللامبالي بتهديد القاعدة بالرغم من اعلان المدير جورج تينيت عام ١٩٩٩ الحرب على اسامة بن لادن. ولكن هنا، ايضاً يكشف بامفورد عن مادة طازجة في تقريره المرير حول اعمال محطة اليك Alec Station، وهي وحدة الـ CIA السرية المكرسة كلية لتعقب اثر بن لادن والقاعدة. فهو يتناول بصورة مؤثرة الحالة التي جعلتها المجموعة، المخفضة التمويل والعدد باستمرار، قليلة الاختلاف: (فبعد اربع سنوات ومئات الملايين من الدولارات، تعين على (محطة اليك) مع هذا ان تجند مصدراً وحيداً داخل عملية بن لادن الافغانستانية المتصاعدة. لقد كان ذلك اكثر من مربك- كان فضيحة) مع هذا، فإن الفضيحة المكللة بالغار، بالنسبة لبامفورد، هي الخطة الطويلة الاحتضان لارغام صدم حسين على الخروج من السلطة بالقوة العسكرية، فقد ظل رامسفيلد، وولفويتز، وفيث واعضاء اخرون من عصبة الحرب هذه - الملقبون بآلهة النار -Vulcans يضعون لوقت طويل اساسا متيناً لغزو العراق، وقد قام مطلعون على امور الادارة، مثل ريتشارد كليرك وبول أونيل، مؤخراً بتقديم روايات مؤثرة لهذه المسألة في كتبهم المنشورة في الفترة الاخيرة، ويعتمد بامفورد على تقرير كليرك الخاص بالاجتماعات الامنية المنعقدة مباشرة بعد ١١ ايلول لتأكيد عمق تعلق الادارة بالعراق. ويتعقب بامفورد اثر العلاقات الشخصية بين اللاعبين الاساسيين، التي تمتد لعدة عقود، وهو يضيف مرة أخرى، بعض النتف المتعة الى التسجيل القائم: مثلاً عدم ثقة البنتاغون باستخبارات الـCIA، حروب التسابق الداخلية بين الـCIA، والبنتاغون، ووزارة الخارجية ومكتب نائب الرئيس ديك تشيني بخصوص نوع الاستخبارات الذي يستخدم في التخطيط للعراق، واقامة البنتاغون لورش استخبارات منفصلة لمعاكسة الـ CIA والـ .DIA كما يذكر بامفورد ان (إلهي النار) بيرل وفيث، مع مستشار وزارة الخارجية الكبير ديفيد رومسد، هم الذين رسموا المخطط التمهيدي الاساسي لحظة بوش الهادفة الى طرد صدام، بما في ذلك مبدأ حق السبق، سابقاً في اواسط التسعينيات، عندما كانوا يتوجهون بالمشورة الى رئيس الوزراء الاسرائيلي آنذاك بنيامين نتنياهو. وقد نبذ نتنياهو الخطة، التي تجمع عليها الغبار حتى انتخاب بوش، وعودة المجموعة الى دهاليز السلطة.ويقول بامفورد ان خطوط بيرل وفيث وورمسد الجديدة، معاً مع تصميم بوش الشخصي على مجازاة صدام على محاولته قتل ابي بوش كانت عوامل مساعدة في قرار امريكا لشن الحرب.

وينطوي كتاب (ذريعة للحرب)، مع هذا، على بعض الهفوات الحقيقية- ومنها، على سبيل المثال، تعريف ابراهام ن.شلسكي كرئيس لمكتب البنتاغون للخطط الخاصة بدلاً من وليام لوتي. كما ان هناك مقاطع مكررة عديدة وفهرساً ناقصاً على نحو مخيب للآمال-وهي امور تشير الى الاندفاع المتعجل جداً للنشر. وعلى كل حال، فإن بامفورد يضيف شيئاً بالفعل الى سجل الرأي العام بطرق متعددة ذات مغزى، وهدمه للدور الذي لعبة أحمد الجلبي في مده بمعلومات زائفة عن أسلحة دمار شامل عراقية الى وكالات استخبارات امريكية، ومراسلين، وخاصة جوديث ميلر من نيويورك تايمز، أمر ياتي في وقته المناسب بوجه خاص ، فقد وقع الجلبي مؤخراً في الخطيئة، وتعيد صحيفة النيويورك تايمز النظر الان في اعدادها للتقارير عن اسلحة الدمار الشامل مقرة علنا بانه كان عليها ان تكون اكثر تشككاً في بعض مصادرها، كما ان قصة (Curveballهو منشق عراقي وفر معلومات اعطتها استخبارات البنتاغون ووسائل الاعلام الاخبارية الوطنية مصداقية كبيرة ليفضح زيفها فقط، هي قصة ذات معلومات مفيدة، ويقوم بامفورد بعمل رائع بنشره وربطه معاً خيوط اخفاقات الاستخبارات المتعلقة باحداث ١١ ايلول وآثارها المتواصلة، مستخدماً في ذلك البحث الاصيل، وسجل الرأي العام ولمسة خفيفة من الكتابة السريعة الخطى، وقد سمعنا بالطبع بالعبء الكبير الذي أحدثه اتهام بامفورد الجدلي العنيف لبوش ولالهة النار من قبل: وهو ان الولايات المتحدة غزت العراق كنتيجة لـ(حملة تضليل ضخمة، حرضت عليها صحافة رعديدة كسول) ويمكن ان يجد القراء مثل هذه الادعاءات كاسحة قليلاً، لكن (ذريعة للحرب) يوفر، مع ذلك، سيلاً من المعلومات المتزنة والجديدة والناقصة- خاصة حين يبدو الغبار المتساقط من صليب آلهة النار للعيان كقضية حاسمة على نحو محتمل في سنة انتخابية فاصلة

عرض/دوغلاس فرح

ترجمة/عادل العامل

عن صحيفة/واشنطن بوست